Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (3) Issue (1) May(2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

تعليل زيادة الواو في رسم الأسماء العربية دراسة وصفية تحليلية

أ.د. إياد سالم صالح حسن

م.م. محمد حازم حمد ياسين

جامعة سامراء- كلية التربية (قسم اللغة العربية)

ملخص البحث: المصحف بما يتفق مع الأصول العامة للكتابة العربية ورسم كلماتها, وذلك باستعريض تعليلاتهم لهذه الزيادة ومحالوة تفسيرها من منظور لغوي وتأريخي, بالرجوع إلى أقوال القدامى والمحدثين, لذا كان مدار البحث حول زيادة الواو في الأعلام العربية, وذلك في نحو : **(عمرو)**, وزيادتها في بعض المبنياتمثل: **(أولائك)** و**(أولات)** ونحوها.الكلمات المفتاحيةرسم الكلمة العربية.التعليل.زيادة الواو.القدامى والمحدثون.

المقدمة

يعد علم رسم الكلمة العربية أو ما يعرف بـ (علم الكتابة) من العلوم اللغوية الأصيلة, التي بحث في أصول رسم الكلمة العربية في الخط العربي القياسي, فتناول بالبحث ظواهر هذا الرسم وتطوّره عبر الزمن, وهو أقدم فروع هذا العلم إذا ما قارناه بعلم رسم المصحف أو الرسم العروضي, لذا كانت له أصول عامة تحدث عنها العلماء في خضم دراستهم لأحوال الكلمة العربية, فكان من تلك الأصول العامة أن يعبر عن الصوت المنطوق بحرف مكتوب بلا زيادة أو نقصان, وفي هذا قال ابن السرَّاج (ت: ٣١٦هـ) : ((فحقُّ الكلمة إذا كُتِبَت أن توفَّى عدد حروفها التي لها في الهجاء, وأن يصوَّر كل حرف بصورتها التي وضعت له في (أ, ت, ت, ث), كما أنَّ اللفظ إذا اصطلح عليه أهل اللغة وجعلوه لمعنى بعينه فحقُّه إذا أريد ذلك المعنى أن يُذكر ذلك اللفظ اللفظ من غير زيادة ولا نقصان))[١], فإن عرض في الكلمة ما يخالف هذا الأصل علل العلماء له بتعليلات مختلفة قديمًا وحديثًا, شرط أن تكون مخالفة المنطوق معيارًا لهذه المخالفة, سواءً كان ذلك بنقصان حرف ملفوظ أو زيادة آخر غير ملفوظ, كزيادة الألف في **(مائة)** وزيادة الواو في **(عمرو)**, وقد اشتمل هذا البحث على دراسة تعليلات العلماء لزيادة الواو في الأسماء العربية حصرًا, لما يقع من زيادتها في الأسماء الأعجمية مثل **(أوقليدس)** أو **(أوروبا)**, وقد انحصر هذا البحث في الأسماء الععربية لاحتكامها لضوابط اللغة, فيختلف الاعتبار في الأسماء الأعجمية بحسب المنطوق واختلافه بين الناطقين, فد تزاد الواو أو تحذف بين ناطق وآخر بلا معيار, خلافًا للأسماء العربية التي تخضع لهذا المعيار –على نحو ما مرَّ–, فكان لزيادة الواو مظهر في الأعلام نحو (عمرو) والأسماء ملازمة الإضافة نحو (أولو) والمبهمات نحو (أولائك), لذا انقسم هذا المبحث على مطلبين : **المطلب الأوَّل : تعليل زيادة الواو في (عمرو).المطلب الثاني : تعليل زيادة الواو في (أُولئك, أُولَات, أُولُو).**

المطلب الأول تعليل زيادة الواو في (عَمْرو)

وهو علم رجل كثر استعماله في اللغة الفصيحة قديمًا, فضلًا عن كثرة وروده في كتب النحو رفقة **(زيدٍ)** مضربًا للأمثال النحوية التي يستدل بها على عمل العامل الإعرابي رفعًا ونصبًا وجرًّا, حتَّى بات حاضرًا في الدرس النحوي حتى عصرنا الحاضر, وفيه قال الإمام علم الدين السخاوي(ت: ٦٤٣هـ) مادحًا الإمام زيدَ بن الحسن الكِندي[٢]:

لَم يَكنْ في عَصرِ عمرٍو مِثلُهُ
وكذَا الكِندِيُّ فِي آخِرِ عَصرِ
فَـهُما زيـدٌ وعَمـرٌو إنَّمـا
بُنِيَ النَحـوُ على زَيدٍ وعمرٍو

وقد أرادالسخاوي بهما **(الكندي وسيبويه)**, فضلًا عن إشارته إلى رمزية هذين العلمين المستعملين في الأمثال النحوية, وقد كثر استعمالهما في هذه الأمثلة لخفتهما في اللفظ كما نحسب, أمَّا في وقتنا المعاصر فقل استعمال **(عَمْرٍو)** اسم علم في البلدان العربية ما خلا مصر.

أمَّا زيادة الواو فيه فذكر ابن قتيبة (ت:٢٧٦هـ) علتها وشروطها بقوله: ((تدخل في **(عمرٍو)** – في حال رفعه وجره – الواو؛ فرقًا بينه وبين **(عُمَر)**, فإذا صرت إلى حال النصب لم تُلحق به واواً؛ لأنَّ (**عَمْرًا**) ينصرف، و **(عُمَر)** لا ينصرف؛ فكان في دخول الألف في **(عَمْرٍو)** وامتناعها من دخولها في **(عُمَر)** في حال النصب فرق، فلم يأتوا بفرقٍ ثانٍ, فإذا أضفته إلى مَكنِيٍّ لم تُلحق به واواً في شيء من حالاته؛ فتقول **(هذا عَمْرُك)** و **(عَمْرُنا)**؛ لأنَّ المضمر مع ما قبله كالشيء الواحد، وهو كالزيادة في الحرف؛ فكرهوا أن يجمعوا فيه زيادتين))[٣], فشرط الزيادة أن يكون الاسم مرفوعًا أو مجرورًا ؛ لأنَّه اسم منصرف, فتنوين النصب يغني في التفريق عن **(عُمَر)** الممنوع من الصرف, فضلًا عن تجرده من الإضافة إلى الضمير؛ لأنَّ الضمير زائد على لفظه فلا تجتمع فيه زيادتان, وتبعه في ذلك أبو بكر الصولي(ت: ٣٣٥هـ)[٤] وابن بابشاذ(ت: ٤٦٩هـ) [٥] وضياء الدين ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) الذي اشترط خلوه من التثنية والجمع و**(أل)** التعريف فضلًا عن تجرده من الإضافة[٦].

وقد بين ابن السراج أنَّ هذه الواو من جملة ما زيد قبل حدوث الشكل, غير أنَّه احترز لها بمجموعة من الاحترازات, وهي:

١- أن يكون كثير الاستعمال, فلا يفصل بين العلمين المتناظرين قليلَي الاستعمال.

٢- أن يكونا من جنس واحد, فلا يفرق بين علم مفرد واسم مجموع مثلًا.

٣- ألَّا يكون مزيدًا بألف التنوين, فإن كان منصوبًا بغير تنوين وجب إثبات الواو الزائدة نحو: **(رأيت عمرَو بن محمد)**.

٤- ألَّا يكون مثنى؛ إذ يستوي العلمان في التثنية فلا حاجة للتفريق بينهما[٧].

وقد فسر أبو حيان (ت:٧٤٥هـ) هذه الاحترازات بقوله: ((فزادوا الواو فيه فرقًا بينه وبين **(عُمَر)** وذلك بشرطين: **أحدهما:** أن يكونا من جنس واحد, فلا تَفرُقُ بين **(عُمَر)** المعدول و **(عُمَر)** جمع **(عُمرَة)**.**والثاني:** أن يكثر استعمالهما, فلا تَفرُقُ بين **(شَمسٍ, وشَمسٍ)** وإن كان علمين لرجلين))[٨], فالشرط في زيادتها فيه أن يكون كثير الاستعمال, وان تراد به العلمية لا الاسم المجموع, ثم علل لزيادة الواو دون سواها من حروف العلة بقوله: ((وكانت واوًا؛ لأنَّه لا يقع فيها لبس, فلو كانت ياءً لالتبس بالمضاف إلى الياء التي للمتكلم, أو ألفًا لالتبس المرفوع بالمنصوب))[٩], بمعنى أن زيادة الواو ستلبسه بـ (**عُمْرِي**), وزيادة الألف ستلبس النصب بغيره فلا يَفرقُ, ثم علل لزيادة الواو في **(عَمرٍو)** دون **(عُمَر)** بقوله: ((وجُعِلت في **(عَمْرٍو)** لأنَّه أخف من **(عُمَر)** من جهة بنائه على **(فَعْلٍ)**, ومن جهة انصرافه))[١٠], بمعنى أنَّه تام التصرف خفيف الوزن؛ فاحتمل الزيادة الثقيلة, خلافًا لـ **(عُمَر)**, وتبعه في ذلك نُقرة كار (ت: ٧٧٦هـ)[١١] في شرحه للشافية جملة وتفصيلًا.وقد علل أبو جعفر النحاس(ت: ٣٣٨هـ)بعلة التفريق أيضًا, غير أنَّه زاد عليها بالتعليل لزيادة الواو في **(عَمْرٍو)** دون **(عُمَر)**, فضلًا عن تعليله لعدم زيادته في حالة النصب بقوله: ((وزادوا في عمرو واوًا فرقًا بينه وبين عمر، وكان أولى بالزيادة لخفته، هذا إذا كان مخفوضًا أو مرفوعًا، فإن كان منصوبًا لم تزد فيه واوٌ؛ لأنَّ **(عُمَر)** لا ينصرف، فقد زال الإشكال, وقيل: لم تزد فيه واوٌ في النصب لئلَّا يجمع بين زائدين، وهما الألف والواو))[١٢], أي: ألف النصب الزائدة, فلا يجمع بين الزيادتين.وقد جعل ابن درستويه(ت:٣٤٧هـ) هذه الزيادة أشذ من زيادة الألف في **(مئة)**, متفقًا مع ابن السراج في أنَّها كانت ذات جدوى قبل وقوع الشكل, مستشهدًا بقول بعض **(المُحدَثين)**:

إنَّما أنتَ في سُـلَيمٍ كـواوٍ
ألحِقَت بالهجاء ظلمًا بعمرٍو[١٣]

مبينًا ضعف زيادتها؛ لما في اللغة من نظائر كثيرة, ولو فرقوا بينهما بالواو لكان الكلام أكثره بالواو نحو: **(قِنْرٌ**, و **قَنَر)** وغيرها, مشيرًا إلى وجوب سقوطها في القافية[١٤], وتبعه الجاربردي بشرط القافية مضيفًا شرطًا آخر, إذ قال: ((لأنَّ الموضع الذي يقع فيه **(عَمْرٌو)** في القافية لا يجوز أن يقع **(عُمَر)** فلا يفضي إلى اللبس, ولا إذا كان مصغرًا؛ لأنَّ لفظهما حينئذ واحد, فلا يُحتاجُ إلى التفرقة))[١٥].

فالعلة عند القدامى واحدة, وهي التفريق بلا خلاف, أمَّا الشروط فهي بالمجمل:

١- أن يكون **(عَمْرُو)** مفردًا علمًا غير مثنى أو مجموع لقلة استعمله, أو مصغرٍ لوحدة لفظهما.

٢- ألَّا تزاد الواو في ما كان على صورته من غير الأعلام مثل: **(عُمَر)** الذي يراد به لحم اللثة بين الأسنان[١٦].

٣- ألَّا يكون محلى بـ (أل) لقلة استعماله[١٧].

٤- ألَّا يكون مضافًا إلى ضمير؛ لئلَّا تجتمع زيادتان.

٥- ألَّا يكون منونًا تنوين نصب بزيادة الألف؛ لعدم التباسه ولئلَّا تجتمع زيادتان .

٦- ألَّا يقع في قافية, فيكون الوزن حاكمًا في عدم التباسه, وقد بين الهوريني أنَّ المراد بذلك عدم الالتباس, سواءً وقع الاسم في قافية البيت أو حشوه, ومن ذلك قول الشاعر[١٨]:

كأَنّي لم أكُنْ فِيهِم وَسيطًا

ولمْ تَكُ نِسْبَتِي فِي آلِ عَمْرِو[١٩]

ولا تعليق على الشروط الثلاثة الأُوَل, أمَّا الثلاثة الأُخَر فتحتمل النظر بحسب ما يأتي:

- فامَّا علة **الشرط الرابع:** فلا نحسب انَّ متقدمي الكتبة قد راعوا كراهة اجتماع زيادتين فحذفوا الواو لذلك, بل إنَّ اتصال الاسم بالضمير يفضي إلى مشكلتين:

الأولى: توهم الأصالة في الواو, فلا نظير في الهجاء العربي لحرف غير ملفوظ قبل الضمير المتصل نحو: **(عَمْروكَ)**, ولعلَّ الوهم في لفظها أكثر وقوعًا في الألسن من الوهم في لفظ الألف في **(مِائَة)**؛ لما يقع بعدها من ضمير متصل .

الثانية: عدم أمن اللبس, فإثبات الواو يلبسها بواو الجماعة نحو: **(عَمْرُون)**, فتسقط النون للإضافة نحو: **(عَمْروك)**.

- وأمَّا علة **الشرط الخامس:** فلا خلاف في صحة علة عدم الالتباس , أمَّا كراهة توالي الزيادتين فهي مما لا نحسب مراعاته عند الكتبة, بل نحسب أنَّ إثبات الواو يتعارض مع صورة تنوين النصب؛ لأنَّ التنوين ملفوظ بعد راء **(عَمْرٍو)**, والألف زائدة تحته أو بعده:

فإن رُسِمَتْ الألف بعد الواو كانت الألف بلا جدوى نحو: **(عَمْرًوا)**, وهي مسألة شكلية بحتة.

وإن رُسِمَتْ الألف على أصلها بعد الراء لالتبست الواو الزائدة بواو العطف نحو: **(عَمْرًاو)** .

- **وأمَّا** علة الشرط السادس: فتحتمل النظر من جهتين:

الأولى: إنَّ معرفة الوزن مما لا يمكن الاحتكام إليه من عامة الكتبة, فلا نحسب أنَّ جلَّهم يعرف وزن الشعر وزحافاته وعلله؛ فيُسقط الواو بناءً على ذلك.

الثانية: قد يحتمل وزن الشعر ورود الاسمين لما يعتريه من الزحافات والعلل, ومن ذلك قول الحطيئة[٢٠]:

أَلَقَيتَ كَاسِبَهُم في قَعْرِ مُظلِمَةٍ

فَاغْفِر عَلَيكَ سَلَامُ اللهِ يَا عُمَرُ

فالبيت من البسيط, ويجوز في ضرب البسيط أن يكون مخبونًا نحو: (فَعِلُن) بحذف الثاني الساكِن من **(فَاعِلُنْ)**, أو مقطوعًا نحو: **(فَاعِلْ)** بحذف ساكن الوتد **(النون)**[٢١]؛ لذا جاز أن يكونَ **(عُمَرُ)** على **(فَعِلُن)** أو **(عَمْرُ)** على **(فَاعِل)**, إذا ما استثنينا دلالة السياق وشهرة البيت.ولم يرُق للدكتور غانم قدوري الحمد تعليل القدامى بعلة التفريق, معللًا بعلة أخرى تبدو أكثر إقناعًا وقربًا من واقع اللغة حين قال: ((ونجد في نقش النمارة الأسماء الآتية: **(عمرو**, **نزرو**, **مذحجو**, **شمرو**, **فرسو)**, وهذه الظاهرة تفسر لنا بوضوح سر زيادة الواو في نهاية الاسم **(عَمْرو)** في الكتابة العربية التي ذهب علماء العربية فيها مذهبًا بعيدًا عن الإحساس بالبعد التأريخي للكتاة واللغة))[٢٢], فزيادة الواو في آخر الأعلام أثر كتابي قديم موروث عن الكتابة النبطية.يتضح مما سبق أنَّ الواو الزائدة في **(عَمْرٍو)** تثبت في أحوال وتحذف في أخرى, عوضًا عمَّا يرافق إثباتها من شروط واحترازات؛ مما جعلها موضع جدل بين القدامى والمحدثين, فدعا كثير منهم إلى الاستغناء عنها تلميحًا أو تصريحًا, وذلك على النحو الآتي:

أولًا: القدامى

وأبرزهم ابن السراج وابن درستويه اللذين أشارا إلى أنَّ هذه الزيادة مما وقع قبل حدوث الشكل في الكتابة العربية, أي: إنَّ وجود الشكل يعدم الجدوى منها في هذا المقام, وكذا ما نسب لابن الأثير من القول: ((ولعمري لو استُغنيَ بالشكل فارقًا لكان كافيًا؛ فإنَّ العين في **(عُمَر)** مضمومة, وفي **(عَمْر)** مفتوحة, والعذر في تركه طريقان: إعمال الإعراب, فإنَّ كثيرًا من الناس لا يرون إلَّا الإعراب ما أُشكِلَ من الكلمة))[٢٣], ولعلَّ هذا ما جعل بعض الكتبة يستغني عنها لقول ابن الدهان: ((وبعضهم يستغني بتسكين الميم أو بفتح العين عن الواو))[٢٤], أي: في ضبط **(عَمْرو)**.

ثانيًا: المحدثون

١- لجنة الإملاء في المجمع العلمي في القاهرة: إذ وردة في تقريرها: ((كل ما لا ينطق به لا يرسم مثل: **(عَمْر)**))[٢٥], أي: إنَّ الاستغناء عنها يوافق قاعدة المطابقة بين المنطوق والمكتوب.

٢- الأستاذ عبد العليم إبراهيم: إذ قال: ((ولا داعي لزيادة الواو في كلمة **(عَمْرو)** مرفوعة ومجرورة، والضبط بالشكل كفيل بالتفرقة بينها وبين كلمة **(عُمَر)**، وإلا فاللبس بين الكلمات المتشابهة الحروف كثير شائع، ولا يجدي في توقيه الرسم الإملائي))[٢٦].

٣- نعوم جرجيس زرازير: إذ قال: ((وقد جرى هذا قبل معرفة الشكل, فأنا أدعو إلى حذفها))[٢٧].

٤- الدكتور عبد الفتاح الحموز: إذ قال: ((فلست أرى محوجًا إلى مثل هذه الزيادة في هذه اللفظة؛ لأننا لو سرنا في فلكها رغبة في تحقيق أمن اللبس لوجب إشاعتها في فيض غزير من ألفاظ العربية التي تعدُّ من بابها..., ولأنَّ الحركة الصرفية كفيلة بتحقيق أمن اللبس في هذه المسألة, زيادة على أنَّ التصغير يعد من مواضع اللبس في العربية))[٢٨].

٥- الدكتور حيدر التميمي: إذ قال: ((ولعل ترك هذه الواو وتحقيق ضبط اللفظ بالحركة يحقق التيسير الذي ننشده بأن نكتب ما نلفظ دون نقص أو زيادة))[٢٩].وهي آراء نحسبها صوابًا من جهة كون هذه الواو صورة موروثة عن الأنماط الكتابية القديمة حين لم يكن للضبط وجود, فضلًا عن أثرها في لفظ الكلمة على غير حقيقتها في اللغة, فما نزال نسمع في ألسن غير المختصين من المثقفين وغيرهم لفظَ **(عَمْرو)** بالواو؛ لطبيعة القارئ في قراءة الحروف المكتوبة أيًّا كانت, مما يدعو إلى الاستغناء بالشكل عنها.

المطلب الثاني تَعليلُ زيادة الواو في (أُولـٰئك, أُولَات, أُولُو)

وهي ألفاظ اتفق الكتبة قديمًا وحديثًا على زيادة الواو في حشوها بعد الهمزة المضمومة, فانحصر ذلك في مسألتين, وذلك على النحو الآتي:

المَسألَةُ الأولى- زيادة الواو في **(أولائك)**. قال ابن قتيبة: ((و(أُولـٰئك) زيد فيها واو؛ ليفرق بها بينها وبين **(إليك)** و**(أولي)** أيضًا بواو))[٣٠], وقد نقله ابن السراج من غير تصرف[٣١], وكذا ابن درستويه حين قال: ((ونظير هذه الواو[٣٢] التي تزاد في **(أولئك)** فرقًا بينها وبين **(إليك)**, وفي **(أولاءِ)** فرقًا بينها وبين **(أَلا, و إلَّا)** ونحوهما, وهذا أقيس على كل حال من واو **(عَمْرو)**؛ لأنَّها في اسم مبهم, والمبهم يقع على كل شيء))[٣٣], وعليه اتفق العلماء قديمًا وحديثًا بتعليل هذه الزيادة[٣٤].وقد علل ابن بابشاذ وقوع الزيادة في **(أولئك)** دون **(إليك)** بقوله: ((وزادوا الواو في **(أولئك)** فرقًا بينها وبين **(إليك)**, وخصوا الزيادة بـ**(أولئك)** لكونه اسمًا, فهو أحمل للزيادة))[٣٥], وبيَّن ابن الحاجب أنَّ **(أولاء)** محمول عليه[٣٦].وقد ذكر أبو حيان تعليل الكوفيين بقوله: ((وزعم الكوفيون أنَّهم زادوا في **(أولئك)** فرقًا بينها وبين **(إليك)**؛ لأنَّ **(إلى)** تستعمل اسمًا, حكوا من كلام العرب: **(انصرفتُ من إليكَ)**, وهذا بناءً منهم على أنَّ الفرق إنَّما يُجعلُ في المتحد؛ لأنَّ المختلف كل واحد يَتبيَّنُ معناه؛ لأنَّ هذا لا يستعمل في موضع هذا..., وليس كما ذكروه؛ لأنَّك لو كتبت: **(لِمَن أمامَه مالٌ أعطني مائة)** بغير ألف لالتبس بـ **(مِنهُ)**))[٣٧], فلا حاجة عنده في حصر التفريق بين المتحدين جنسًا بل المتماثلين خطًّا, بغض النظر عن جنسيهما.وذكر القلقشندي(ت: ٨٢١هـ) عددًا من العلل مجموعة في نصه, إذ قال: ((وكانت الواو أولى بالزيادة من الياء لمناسبة ضمَّة الهمزة, ومن الألف لاجتماع صورتي الألف، وهم يحذفون الواحدة إذا اجتمعت صورتاها، وجُعِلت الزيادة في **(أولئك)** دون **(إليك)**؛ لأنَّ الاسم أحمل للزيادة من الحرف, ولأنَّ **(أولئك)** قد حذف منه الألف فكان أولى بالزيادة لتكون كالعوض من المحذوف))[٣٨], فبين علة زيادة الواو دون غيرها من أحرف الزيادة[٣٩].وقد علل الهوريني(ت:١٢٩١هـ) عدم زيادتها في **(الأُلى)** الاسم الموصول بقوله: ((أمَّا **(الأُلى)** التي هي اسم موصول بمعنى **(الَّذينَ)** أو **(اللَّاتِي)** فلا تجوز زيادة الواو فيها؛ خَوْف الالتباس بـ **(الأُولَى)** ضد **(الأُخْرى)**، والزيادة إنما جُعلت لدفع الإلباس لا للإيقاع في اللبس))[٤٠].

فعلة التفريق علة اتفق عليها علماء اللغة قديمًا وحديثًا – في الغالب- لزيادة الواو في هذا الاسم, ولم يزد بعضهم على بعضهم الآخر إلا في التعليل لزيادتها في الاسم دون الحرف, أو زيادتها دون غيرها من أحرف الزيادة, ما خلا الدكتور غانم قدوري الحمد, الذي قدَّم تفسيرًا متفردًا لهذه الزيادة في هذا الاسم وغيره, على نحو ما سيأتي.

المَسألَةُ الثَّانية- **زيادة الواو في (أولو, أولات).**ذكر ابن الحاجب(ت: ٦٤٦هـ) أنَّ **(أُولو)** محمولة على **(أُولى)**اسم الإشارة بقوله: ((وزادوا في **(أولى)** واوا فرقًا بينها وبين **(إلى)** وأجري **(أولو)**عليه))[٤١], أي للمشابهة اللفظية بينهما, ولم يذكر العلة في **(أولات)**, ولعلَّها عنده محمولة على **(أولو)** المذكر. في حين ذكر أبو حيان الأندلسي تعليلًا آخر بقوله: ((وأمَّا **(أُولو**, و**أُولَات)** فلم أظفر في تعليله بنص, ويمكن عندي أن يكونَ زادوا الواوَ فيه للفرق بين **(أُولي)** في حالة النصب والجر وبين **(إلى)** الحرف, وحُمِلت حالة الرفع على حالة النصب والجر, وحمل التأنيث في **(أولات)** على التذكير في **(أولي)**))[٤٢], وتبعه فيه عماد الدين أبو الفداء بقوله: ((ومنه: أنَّهم زادوا الواو أيضًا في **(أولي**) نصبًا وجرًّا نحو: **(مررت بأولي علم)**، و**(رأيت أولي علم)** للفرق بينها وبين إلى، وحمل **(أولو)** رفعًا عليه وإن لم يلبس بـ **(إلى)**، طردًا للباب))[٤٣]. وذكر أحمد بن محمد السجاعي(ت: ١١٩٧هـ) علة أخرى لزيادة الواو في **(أولات)** غير الحمل على **(أولو)** بقوله: ((زادوا واوًا في **(أولات)** فرقًا بينها وبين **(اللَّاتِ)** جمع **(اللَّتي)**, فإنَّها تكتب بلام واحدة, نبه إليه الشنواني))[٤٤], وقد علق عليه الهوريني قائلًا: ((فلا يظهر ولا يتمشى إلا على رسم المصحف، وعلى قول من ذهب إلى أن **(اللَّاتِ)** في غيره يُكتب بلام واحدة كصاحب **(الهَمْع)**[٤٥]))[٤٦], وهذا ما نحسبه بعيدًا لما وردت فيه **(اللَّاتي)** بياء بعد التاء في رسم المصحف نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠], فلا لبس بينهما. فمهما يكن من أمر فإن علة التفريق علة قائمة في زيادة الواو في **(أولو)** و **(أولات)** على نحو ما مرَّ في **(أولئك)**. غير أنَّ الدكتور غانم قدوري الحمد قد علل لزيادة الواو في هذه الألفاظ جميعًا بعلة أخرى متفردة في كتابه **(رسم المصحف)**,

وذلك بقوله: ((**أولئك**, **أولئكم**, **أولو**, **أولى**, **أولات**...., فهذه الواو التي تظهر في هذه الكلمات بعد الألف هي نفس الواو التي تظهر في ٓ , و(**يأُوخيَّ**))[٤٧], ولبيان المراد لا بد من العود إلى تعليله لزيادة الواو في ٓ بالرغم من طول النص نظرًا لأهميته, إذ قال: ((فمن أمثلة الهمزة المتوسطة توسطًا عارضًا – وهي أصلًا مبتدئة– بسبب اتصال الزوائد بها ورسمت بألف وواو كلمةٌ ٓ ...., فالهمزة في ٓ كانت مرسومة بألف قبل أن تدخل على الفعل سين الاستقبال؛ لأنَّها لا تنطق إلَّا محققة لوقوعها في أول الكلمة, فلما دخلت السين صارت الهمزة في حكم المتوسطة, وخففت لذلك تخفيف المتوسطة المضمومة بعد فتح, فتخلف عنها واو ضعيفة واضحة في النطق, لكن رسم الكلمة يشير إلى أصل نطق الهمزة قبل أن تدخل السين, وهو التحقيق, ولم يكن من اليسير إهمال صورة هجاء الكلمة القديم وإثبات صورة النطق الجديد, فما كان من الكتاب إلَّا أن أثبتوا صورة النطق الجديد دون أن يغيروا الرسم الذي يشير إلى النطق القديم, وهو التحقيق, فأضيفت الواو بعد الألف لتشير إلى الواو الضعيفة التي تولدت من سقوط الهمزة))[٤٨], فالواو المزيدة رسمًا هي الواو المتولدة عن تخفيف الهمزة المتوسطة توسطًا عارضًا بعد دخول الزوائد, وصورة الألف التي قبلها هي الهمزة المبتدئة المحققة, فالواو وجه من أوجه مراعاة رسم هذه الكلمات في حال وصلها بغيرها, ويبدو أنَّه قد جمع في هذا المذهب بين القول بأصلية همزة التحقيق في ٓ وقول الإمام الداني: ((وقد يحتمل أن تكون الواو التي في ٓ صورة الهمزة عَلَى مراد تخفيفها والاعتداد بالزوائد المتصل بها, فعلى هذا تكون الألف التي قبلها هي الزائدة))[٤٩], لذا فإنَّ الواو في (**أولئك– أولو– أولات**) قد زيدت في رسمها على فرضية اتصال الزوائد القَبْلية بها وتخفيف همزتها المضمومة إلى الواو الخفيفة.وقد لخَّص لخص الدكتور الحمد رأيَه هذا في كتابه (**علم الكتابة العربية**) بقوله: ((وقد ترجَّح لدي تفسير لزيادة هذه الواو...., وخلاصته أنَّ وجود الواو في رسم هذه الكلمات ليس للفرق, ولكنَّه متأتٍّ من عاملين, **الأول:** وجود مذهبين للعرب في نطق الهمزة, وهما التحقيق والتسهيل, و**الثاني:** عدم الالتزام بقاعدة (**رسم الكلمة مبدوءًا بها وموقوفًا عليها**))[٥٠].والذي نحسبه أنَّ ما ذهب إليه الدكتور غانم الحمد أقرب إلى الصواب لما يعتمد عليه من حقائق صوتية, ولعلَّ الناظر إلى هذه الكلمات يجد أنَّها تتفق في البدء بهمزة مضمومة بعدها لام متلوة بحرف علة في حالة المدِّ, مما يضفي نسقًا شكليًا متشابهًا في ما بينها, فضلًا عن ورودها مسبوقة من الزوائد التي تضفي إلى تخفيف همزتها نطقًا في رسم المصحف نحو: ٓ كخ , و ٓ رَ , ٓ ظمَ , مما يدل على أصولها القديمة في الكتابة.

ولم تخل هذه الكلمات من الدعوة إلى حذف واوها الزائدة لمخالفتها المنطوق, وذلك على النحو الآتي:

١- تقرير لجنة الإملاء في مجمع القاهرة الذي جاء بالدعوة إلى إلغاء هذه الزيادة لتحقيق التيسير في الكتاة ومطابقة مكتوبها لمنطوقها[٥١].

٢- الأستاذ عبد العليم إبراهيم الذي دعا إلى الاستغناء عنها بضبط هذه الكلمات كالواو التي في (**عَمْرٍو**)[٥٢].

٣- الدكتور عبد الفتاح الحموز حين قال في هذه الزيادة: ((وهي مسالة يتعثر فيها كثير من الطلبة والقراء وغيرهم كَتْبًا وقراءة, وعليه فإنّي أدعو إلى عدم زيادة الواو في هذه الألفاظ رغبة في توحيد قواعد الإملاء وتسير الكتابة العربية ومطابقة المنطوق للمكتوب, ولا سيما أنَّ وسائل الطبع الحديثة تتكفل بتحقيق أمن اللبس في هذه المسألة))[٥٣], وكذا موقف الدكتور حيدر التميمي, لأنَّ هذا أنفى للخطأ عند الكَتَبة[٥٤].

ومما لا شك فيه أنَّ ضبط الكلمة يغني عن الزيادة في تمييزها عن غيرها, غير أنَّ الحفاظ على بعض مواضع الزيادة مما لا يشكل هِنة كبيرة في الكتابة العربية عمومًا, ولاسيما تلك الزيادات التي لا تُحدث أضرارًا لفظية بنطق كلماتها على غير حقيقتها اللغوية, فضلًا عن توارثها بين أجيال الكَتَبَة على صورة رموز مرسومة أو علامات لغوية لا تلتبس بغيرها, ولعل هذا ما يسوغ الدعوة إلى الحفاظ عليها من غير تعديل.

الخاتمة

بعد أن من الله تعالى بإتمام هذا البحث, واستعراض مواضع زيادة الواو في ارسم العربي نستنتج ما ياتي :

١- تشترك ظواهر زيادة الواو في رسم الكلمة العربية بوحدة العلة, وهي علة التفريق لمخافة اللبس, وذلك للتفريق بين المنتاظرات في هذا الرسم بما لا يُلبس القارئ في معرفة معنى المكتوب.

٢- قرب الكتابة من المثالية في التعبير عن المنطوق لقلة ظواهر هذه الزيادة غير المنطوقة, ولا سيما في الجانب القياسي منه, خلافًا لرسم المصحف الذي كثرت فيه مواضع زيادتها قياسًا بالرسم القياسي.

٣- كثرة الدعاوى إلى حذف هذه الزيادة بداعي التجديد والتيسير ولا سيما عند المحدثين, ممن استمد دعوته إلى هذا الحذف من أصول قديمة في الغالب, مثل قاعدة مطابقة المكتوب للمنطوق, ومع ذلك بقي كثير من هذه الزيادات مستعملًا عند الكتبة حتى اللحظة لما اكتسبته من الرمزية اللغوية التي ساعدت على بقائها حتى اللحظة في الرسم القياسي.

المصادر والمراجع

١- كتاب الخطِّ, أبو بكر محمد بن السرّي المعروف بابن السرَّاج (ت:٣١٦هـ), تحقيق: الدكتورة خولة صالح حسين, دار الكتب العلمية- بيروت, مكتبة أمير للنشر والتوزيع- كركوك(العراق), الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ=٢٠١٥م).

٢- معجم الأدباء, شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ), تحقيق: إحسان عباس, دار الغرب الإسلامي- بيروت, الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ =١٩٩٣م).

٣- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة, أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ), تحقيق: محمد المصري, دار سعد الدين- دمشق, الطبعة الأولى (١٤٢١هـ=٢٠٠٠م).

٤- أدب الكاتب, أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ), تحقيق: محمد الدالي, مؤسسة الرسالة- بيروت, الطبعة الأولى (د.ت).

٥- شرح المقدمة المحسبة, أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ), تحقيق: خالد عبد الكريم, المطبعة العصرية – الكويت, الطبعة الأولى(١٣٩٧هـ =١٩٧٧م).

٦- البديع في علم العربية, مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ), تحقيق: الدكتور فتحي أحمد علي الدين, جامعة أم القرى- مكة المكرمة, الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ=٢٠٠٠م).

٧- الهجاء- آخر أبواو التذييل والتكميل, أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ), تحقيق: الدكتور تركي بن سهو العتيبي, دار صادر- بيروت, الطبعة الثانية (١٤٣٠هـ =٢٠٠٩م).

٨- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط, ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين, دار الكتب العلمية- بيروت, الطبعة الاولى (١٤٣٥هـ=٢٠١٤م).

٩- عمدة الكتاب, أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المعروف بالنحَّاس (ت: ٣٣٨هـ), تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي, دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت/الجفان والجابي للطباعة والنشر- ليماسول(قبرص) , الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ =٢٠٠٤م).

١٠- التمثيل والمحاضرة, أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ), تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو, الدار العربية للكتاب- القاهرة, الطبعة الثانية (١٤٠١ هـ =١٩٨١م).

١١- الدر الفريد وبيت القصيد, محمد بن أيدمر المستعصمي (ت: ٧١٠ هـ), تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري, دار الكتب العلمية- بيروت, الطبعة الأولى (١٤٣٦ هـ =٢٠١٥م).

١٢-صبح الأعشى في صناعة الإنشا, أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت: ٨٢١هـ), تحقيق: محمد حسين شمس الدين, دار الكتب العلمية- بيروت, الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ =١٩٨٧م).

١٣- كتاب الكِتَاب, أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي(ت:٣٤٧هـ), الدكتور سعدون عزاوي عليوي الجبوري, (أطروحة دكتوراه), كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة تكريت/العراق (١٤٤٠هـ=٢٠١٩م).

١٤-المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطيَّة- أصول الكتابة والإملاء, أبو الوفاء نصر بن نصر يونس الوفائي الهوريني (ت:١٢٩١هـ), تحقيق الدكتور طه بعد المقصود, مكتبة السُنَّة- القاهرة, الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م).

١٥-الممتع في صنعة الشعر, أبو محمد عبد الكريم بن إبراهيم النهشلي القيرواني (ت: ٤٠٥هـ), تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلام, منشأة المعارف-الإسكندرية, الطبعة الأولى (د.ت).

١٦-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي- القاهرة, الطبعة الرابعة (١٤١٨ هـ =١٩٩٧م).

١٧-زهر الأكم في الأمثال والحكم, أبو علي الحسن بن مسعود بن محمد اليوسي (ت: ١١٠٢هـ) , تحقيق: الدكتور محمد حجي، و الدكتور محمد الأخضر, دار الثقافة- الدار البيضاء (المغرب),الطبعة الأولى (١٤٠١ هـ =١٩٨١م).

١٨-الشعر والشعراء, أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ), تحقيق: أحمد محمد شاكر, دار الحديث- القاهرة, الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

١٩- الكامل في اللغة والأدب, أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي المعروف بالمبرد(ت: ٢٨٥هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي – القاهرة, الطبعة الثالثة (١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م).

٢٠- العقد الفريد, أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت: ٣٢٨هـ), تحقيق: الدكتور مفيد محمد قميحة, دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة الأولى(١٤٠٤هـ=١٩٨٤م).

٢١- المفصل في العروض والقافية وفنون الشعر, عدنان حقي, مؤسسة الإيمان – بيروت/ دار الرشيد- دمشق, الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

٢٢- رسم المصحف- دراسة لغوية تأريخية, الدكتور غانم قدوري الحمد, مؤسسة المطبوعات العربية-بيروت, الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

٢٣- شرح وسيلة الإصابة في صنعة الكتابة, نور الدين محمود بن أحمد الفيومي الحموي المعروف بابن خطيب الدهشة (ت:٨٣٤هـ), تحقيق: الدكتور أحمد رجب أبو سالم, مراجعة: الدكتور إبراهيم صالح الهدهد, والدكتور محمد حسين المحرصاوي, دار الضياء للنشر والتوزيع – الكويت, الطبعة الأولى (١٤٤٣هـ =٢٠٢٢م).

٢٤- باب الهجاء, أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (ت: ٥٦٩هـ), تحقيق: الدكتور فائز فارس, مؤسسة الرسالة – بيروت/ دار الأمل – إربد(الأردن), الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ =١٩٨٦م).

٢٥- مشروع تيسير الإملاء, مجمع اللغة العربية في القاهرة, بحث منشور في مجلة المجمع – القاهرة, المجلد الثامن (١٣٧٤هـ=١٩٥٥م).

٢٦- الإملاء والترقيم في الكتابة العربية, عبد العليم إبراهيم , مكتبة غريب- القاهرة, الطبعة الأولى (د.ت).

٢٧- الإملاء الفريد, نعوم جرجيس زرازير, مكتبة اللغة العربية في شارع المتنبي- بغداد, الطبعة السادسة (١٤٣٩هـ =٢٠١٧م).

٢٨- فن الإملاء في العربية, الدكتور عبد الفتاح الحموز, دار جرير للنشر والتوزيع- عمان, الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ=٢٠١٢م).

٢٩- العلة الإملائية- دراسة في رسم الكلمة العربية, الدكتور حيدر التميمي, دار الكتب العلمية- بيروت, الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م).

٣٠- شرح شافية ابن الحاجب, نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإسترآباذي (ت: ٦٨٦هـ), تحقيق: محمد نور الحسن, ومحمد الزفزاف, ومحمد محيى الدين عبد الحميد, دار الكتب العلمية- بيروت, (١٣٩٥ هـ =١٩٧٥م).

٣١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد, محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ), تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة, الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م).

٣٢- الشافية في علمي التصريف والخط, أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكردي (ت: ٦٤٦هـ), تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر, مكتبة الآداب – القاهرة, الطبعة الأولى (١٤٣١هـ =٢٠١٠م).

٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ), تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية – القاهرة, الطبعة الأولى (د.ت).

٣٤- الشامل في قواعد الكتابة والإملاء, الشيخ حسين والي, اعتنى به: الدكتور أحمد سيد حامد آل برجل, دار الفضيلة للنشر والتوزيع- القاهرة, الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ =٢٠١٥م).

٣٥- الكناش في فني النحو والصرف, أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه (ت: ٧٣٢ هـ), تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام, المكتبة العصرية للطباعة والنشر- بيروت (١٤٢١هـ =٢٠٠٠م).

٣٦- حاشية العلامة الفاضل مشكور المساعي أحمد بن أحمد السجاعي (ت: ١١٩٧هـ) على شرح جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري لمقدمته (قطر الندى وبل الصدى), مطبعة مطفى البابي الحلبي وأولاده – القاهرة, الطبعة (الأخيرة) (١٣٥٨هـ=١٩٣٩م).

٣٧- المقنع في رسم مصاحف الأمصار- مع كتاب النقط, أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمرالداني (ت: ٤٤٤هـ), تحقيق: محمد الصادق قمحاوي, مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة, الطبعة الأولى(د.ت).

٣٨- علم الكتابة العربية, الدكتور غانم قدوري الحمد, دار عمار للنشر والتوزيع- عمّان, الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م).

هوامش البحث

(١) كتاب الخط ٦٥-٦٦.

(٢) ينظر: معجم الأدباء, ياقوت بن عبد الله الحموي ١٣٣٤/٣, والبلغة في تراجم أئمة النحو, محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ٢١٧.

(٣) أدب الكاتب ٢٤٥.

(٤) ينظر: أدب الكتاب ٢٥١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٤٦٥/٢.

(٦) ينظر: البديع ٣٦٧/٢.

(٧) ينظر: كتاب الخط ١٤٨.

(٨) الهجاء ١٥٢– ١٥٣.

(٩) المصدر السابق نفسه ١٥٣.

(١٠) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

(١١) ينظر: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ٥٨٨/٢.

(١٢) عمدة الكتاب ١٦٤.

(١٣) البيت من الخفيف, هو منسوب لأبي نواس في: التمثيل والمحاضرة, أبو منصور الثعالبي ١٦٢, وبلا نسبة في: الدر الفريد وبيت القصيد, محمد بن أيدمر المستعصمي ٤٩٩/٤, وصبح الاعشى ١٧٨/٣.

(١٤) ينظر: كتاب الكتاب ١٩٩– ٢٠٠.

(١٥) مجموعة الشافية ٥٨٩/٢.

(١٦) ينظر: المطالع النصرية ٣١٤.

(١٧) ينظر: المطالع النصرية ٣١٤.

(١٨) ينظر: المطالع النصرية ٢١٥– ٢١٦.

(١٩) البيت من البحر الوافر, وهو للعرجي, ينظر: الممتع في صنعة الشعر, عبد الكريم النهشلي القيرواني ٢٣٢, وخزانة الأدب ولب لسان العرب, عبد القادر بن عمر البغدادي ٩٩/١, وزهر الاكم في الامثال والحكم, الحسن اليوسي ١١٨/٣, والمطالع النصرية ٣١٥.

(٢٠) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣١٦/١, والكامل في اللغة والأدب للمبرد ١٤٣/٢, والعقد الفريد, ابن عبد ربه ١٤٤/٦.

(٢١) ينظر: المفصل في العروض والقافية وفنون الشعر, عدنان حقي ٤١– ٤٢.

(٢٢) رسم المصحف ٧٤.

(٢٣) شرح وسيلة الإصابة ١٦٩.

(٢٤) باب الهجاء, القسم المحقق ٧.

(٢٥) مشروع تيسير الإملاء ٩٨.

(٢٦) الإملاء والترقيم في الكاتبة العربية ١٢٤.

(٢٧) الإملاء الفريد ٨٥.

(٢٨) فن الإملاء ٣٠٩/١.

(٢٩) العلة الإملائية ٦٣.

(٣٠) أدب الكاتب ٢٤٦.

(٣١) ينظر: كتاب الخط ١٥٥.

(٣٢) أي: واو **(عَمْرو)**.

(٣٣) كتاب الكتاب ٢٠١.

(٣٤) ينظر: عمدة الكتاب ١٦٤, وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٤٦٥/٢, وشرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣, وتمهيد القواعد ٥٣٢١/١٠, والمطالع النصرية ٣١١.

(٣٥) شرح المقدمة المحسبة ٤٦٥/٢.

(٣٦) ينظر: الشافية في علمي التصريف والخط ١٠٥.

(٣٧) الهجاء ١٥٢, وينظر: الهمع ٥١٨/٣.

(٣٨) صبح الأعشى ١٧٨/٣.

(٣٩) ينظر: الهمع ٥١٨/٣, و الشامل في قواعد الكتابة والإملاء ١٣٨.

(٤٠) المطالع النصرية ٣١١.

(٤١) الشافية في علمي التصريف والخط ١٠٥.

(٤٢) الهجاء ١٥٢.

(٤٣) الكناش ٣٥٦/٢- ٣٥٧.

(٤٤) حاشية العلامة الفاضل مشكور المساعي أحمد بن أحمد السجاعي المتوفى (١١٩٧هـ) على شرح جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري لمقدمته (قطر الندى وبل الصدى) ٢٦.

(٤٥) وهو مذهب نسبه السيوطي لثعلب, انظر ذلك في: همه الهوامع ٥٢٠/٣.

(٤٦) المطالع النصرية ٣١٣.

(٤٧) رسم المصحف ٣٨٥.

(٤٨) رسم المصحف ٣٨٣- ٣٨٤.

(٤٩) النقط ١٤٣.

(٥٠) علم الكتابة العربية ١٢٦-١٢٧.

(٥١) ينظر: مشروع تيسير الإملاء ٩٨.

(٥٢) ينظر: الإملاء والترقيم ١٢٤.

(٥٣) فن الإملاء ٣١٠/١.

(٥٤) ينظر: العلة الإملائية ٦٤.